# الفصل الرابع

# الاقتصاديات الشمولية والديمقراطية

obeikandl.com

obeikandl.com

صاحب الحركات الاشتراكية التي أخذت اتجاهًا جديدًا نوع من «الاختصار» و«التبسيط». تجاهلت الأشياء التي قد تعترض وحدة الرؤية والهدف. وأهملت الخطط الأمور التي قد تعترض الطاقات المجمّعة. ثم تم فيما بعد ملاحظة تلك الأشياء التي تم تجاهلها وإهمالها. تم تبرير وجود تلك الأشياء بأنها نتجت من الفشل في عملية تطبيق البرنامج الأصلي. حدث نوع من الشعور بخيبة الأمل والإحباط بعد أن سار الشعور بالحماس فترة طويلة. وباتت هناك حاجة للمراجعة ولفكر نقدي بعد أن تبخّر الأمل. أصبح هناك نوع من التقليل للقيمة العملية لأي فكر اشتراكي وعدم التشجيع لأي رؤية اشتراكية. ظهر ما يسمى بالواقعية الصارمة وهى صحوة انفعالية بعد فترة المثالية الرومانسية. وظللنا نحيا هذا الوضع فترة طويلة حتى شكل ظهور الدول الشمولية تحديًا يفرض علينا إعادة النظر في المبادئ الأساسية.

كان من السهل تجاهل المزايا التي تم تحقيقها نتيجة عملية، الاختصار والتبسيط التي حدثت في البداية. وحدث نوع من سوء التقدير للمنافع والأضرار التي نتجت من الحالة الأولى للنظرية ومن حالة النقد المتأخر لها أي لم يتم تحديد تلك المنافع والأضرار في الحالتين اللتين تعاقبتا للنظرية. تُعد حالة «التبسيط» مفيدة جدًا طالما أنها تؤدي إلى التعرف الواضح لبعض الميول الجديدة والنشطة في المسائل الإنسانية،

وإلى حدوث عملية تحررية كاملة تساعد على إثراء الحياة الإنسانية وتزيد المبالغة في قيمة العامل الجديد دائمًا من درجة جلائه ووضوحه فتشكلُ عملية التعرف عليه حينئذ نوعًا من التأثير الإيجابي لدعمه وتأكيده. وبذلك يؤدي دوره بصورة متعمدة وواضحة بدلًا من ممارسته بصورة لا شعورية أو لا واعية لحد ما. لقد نتج الضرر من حقيقة أن النظرية المصاغة تم التعبير عنها بعبارات مثالية مطلقة، وباعتبارها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وليست باعتبارها خاضعة لظروف معاصرة لها، ولها ضوابط وقيود محددة، وقواعد تنفيذية. وحين أثبتت الأوضاع أن التغير الذي ظهرت الفكرة لتحقيقه لم يحدث، جاء رد الفعل أو الاستجابة مجملة بشكل عام وبفكرة مساوية لها. فجاءت الحركة الجديدة المناهضة للظروف التي هدمت الفكرة الأولى الأصلية باعتبارها وهمًا خالصا حركة مثالية أيضًا وتتصف بنفس صفات الفكرة الأولى الأصلية.

انقسمت النظريات بعد النهضة التي حدثت للعلم الطبيعي وما تبعها من تطبيقات تكنولوجية إلى فئتين عامتين. نظريات تبالغ في العامل البشري ومكونات الطبيعة البشرية أو نظريات ترد كل شيء إلى العامل الخارجي البيئي. تتصف الأفكار العامة دائما بالغموض والخلط والتوفيق المتعسف، والتسوية القائمة على إلغاء الصفات ويتم الربط بين بعض الأفكار الواردة في وجهتي النظر بصورة عشوائية أو كيفما اتفق. وقد نستطيع إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع إذا درسنا هذين النمطين من النظريات التي تختصر الأمور وتردها إلى طرف من الطرفين أو تسير في اتجاه واحد. ونستطيع القول أيضا أن هذين الطرفين. قد يكونا منطقين بالنسبة للمقدمات إلا أنهما يؤديان إلى نتائج خاطئة بسبب الصفة المطلقة لتلك المقدمات. إذ يتناقض نمط أي نظرية من تلك النظريات بصورة جذرية مع مسار الحوادث الاجتماعية التي تثبت وجود التفاعل بين عناصر الطبيعة الإنسانية من جهة والعناصر الثقافية من جهة أخرى. ويتم تفسير الحوادث كما لو كانت هذه العناصر وحدها أو تلك يمكن أن تفسر كل شيء. تنقد في هذا الفصل النظرية الاجتماعية التي تلغي وجود العنصر البشري، وتفسر الحوادث كلها والسياسات القائمة في ضوء الظروف البيئية المحيطة بها. وتعد النظرية الماركسية نموذجا تقليديا للمثالية المطلقة التي تنتج عن

عزل هذا العنصر من عملية التفاعل واعتباره أهم عناصرها والأقوى أثرًا، بسبب ذيوع صيتها وانتشارها الحالي، وزعمها أنها النظرية العلمية الوحيدة للتغير الاجتماعي. وبالتالي تمثل المنهج الوحيد الذي يؤدي إلى التغير في المستقبل[1].

طالما أن النظرية ترتبط بالمناقشات الحزبية وبالحياة العملية التي تؤثر دائمًا على المشاعر الإنسانية، فإنه لا فائدة من القول بأن مناقشتها نموذج لما يسمى بالمناقشة الواقعية أو الموضوعية المطلقة و أنها تلقى الضوء على المشكلات الفعلية الموجودة الآن. وذلك لأن دعاتها بسبب طبيعة النظرية تصبح قناعاتهم بالنظرية مطلقة. لا يقبلون نقدها. ويعتبرون كل نقد لها ينطلق من تميز طبقي معين لا شعوريًا كان أو عمديًا. ويصفون كل نقد لها بأنه ليس إلا دعاية للفاشية ومناصرة لها. ولذا يمكن القول تجنبا للمواجهة مع هؤلاء الدعاة إذا أكدنا أن النقد لا يهدف إلى إنكار دور العوامل الاقتصادية في المجتمع أو إنكار أن النظام الاقتصادي الحالي يتجه إلى تحقيق أوضاع تتعارض مع الحرية الديمقراطية. فإذا ما وضعنا مثل هذه الأمور في اعتبارنا فإن النقد يهدف في هذه الحالة إلى بيان ماذا يحدث حين يتم عزل هذا العامل الذي لا يُنكر دوره، والنظر إليه باعتباره سببًا لكل أنواع التغير الاجتماعي. ويمكن القول إنه إذا كان هناك ديمقراطية حقيقية يجب حدوث تحول جذري لوسائل السيطرة الحالية على إنتاج السلع وتوزيعها والخدمات، وبالتالي قبول عملية نقدها. وربما يتم قبول هذا النقد بسبب الاعتقاد بأن التغيير مطلوب وضروري.

لقد أخذت عملية عزل النظرية الماركسية لهذا العامل الوحيد (والذي لا يعمل في الحقيقة إلا من خلال التفاعل مع عامل آخر) صورة التأكيد على أن حالة القوى الإنتاجية الاقتصادية في فترة معينة تحدد دائما كل صور النشاط الاجتماعي وأشكاله وعلاقاته السياسية، والقانونية، والعلمية، والفنية، والدينية،والأخلاقية. والحقيقة أن هناك صفة مهمة تدخل في البنية الأساسية للنظرية دائما ما يتم تجاهلها خاصة

(١) من الصعب تشبيه النظرية الماركسية بالنظرية المثالية المطلقة ويدرك الدارسون الفروق بين النظريتين. وربما يقصد «ديوى» التشابه من حيث الواحدية سواء كانت مادية أو مثالية. (المترجم)

في التفسيرات الأخيرة لها. إذ قد تم الاعتراف عند صياغتها بأن العلاقات السياسية، والعلمية وغيرها تعمل بمجرد ظهورها باعتبارها أسبابًا لحوادث لاحقة، وبالتالي يكون في مقدورها إلى حد ما تعديل عمل القوى التي قد أنتجتها من قبل والتأثير فيها.

لم يكن التجاهل المستمر لمثل هذه القدرة أو الإمكانية واعتبارها شيئا تافهًا أمرًا عرضيًا على الإطلاق فحين يتم الاعتراف بوجودها يُمكن بملاحظة الأوضاع القائمة (وليس عن طريق النظرية المجردة وحدها)، معرفة النتائج التي يمكن أن تظهر في فترة زمنية معينة بسبب الآثار الثانوية التي قد اكتسبت الآن القوة السببية أو باتت عللا. يُصبح البحث الطريق الوحيد لتحديد العلّة. ويمكن عن طريق عملية البحث في الواقع تقرير النتائج أو الآثار التي تعود إلى العلم وتلك التي تعود إلى قوى الإنتاج الاقتصادية وحدها. وبالتالي تؤدي مثل هذه الطريقة وإتباع مثل هذا المنهج البحثي إلى رفض الصفة الشاملة للعامل الاقتصادي. وتجعلنا نسلم بالنظرة التعددية النسبية لعدد كبير من العوامل المتفاعلة والتي يكون العامل الاقتصادي بالتأكيد أهمها.

ربما كان «ماركس» قد احتل مكانة متميزة في التاريخ إن اعترف بالأهمية الكاملة لهذه المقدرة أو الإمكانية، وسار بها إلى أقصى مدى. لم يكن أول من اعترف بأهمية الظروف الاقتصادية في تحديد الأشكال السياسية والقانونية. فلقد كانت العلاقة الوثيقة بينها واضحة في فلسفة أرسطو السياسية. وتم إعادة تأكيد هذه العلاقة بصورة مختلفة عند الكتاب الإنجليز الذين أثروا فكريًا على مؤسسي الجمهورية الأمريكية. وأعلن هؤلاء المؤسسين بصورة رسمية عن العلاقة الوثيقة بين حالة معينة لتوزيع الملكية وتأمين عملية المحافظة على الحكومة الشعبية، إلا أن «ماركس» قد ربط بين العلاقات المرتبطة بالملكية وقوى الإنتاج السائدة بصورة لم يتطرق إليها أحد من قبل. وميز أيضا بين حالة قوى الإنتاج والحال الفعلية للإنتاج الموجودة بالفعل في فترة زمنية معينة. وأكد على أن التخلف أو التباطؤ يحدث في الأخيرة. ووضح بشيء من التفصيل أن علة هذا التباطؤ تتمثل في تبعية قوى الإنتاج للأوضاع السياسية والقانونية التي مازالت قائمة من نظام إنتاجي سابق، وجاء نقد ماركس للحالة الراهنة من الأوضاع مؤثرًا وذو قيمة دائمة.

وتكمن الميزة الكبرى لعملية «التبسيط» أو «الاختصار» التي تؤكدها الماركسية بالنسبة للمؤمنين بأكثر صورها تطرفًا في أنها تجمع بين ما يسمى بالصورة المثالية الرومانسية للثورات الاجتماعية السابقة وما يمكن أن يُعد تحليلًا علميًا موضوعيًا شاملًا. ويتم التعبير عن هذا الربط في صورة قانون عام يضم كل شيء ويضع المنهج السليم الذي يمكن اتباعه من قبل الطبقة المقهورة اقتصاديًا لتحقيق تحررها النهائي. إذ قد ذهبت النظرية إلى أبعد من أن تكون مجرد وجهة نظر. ويتم توظيفها في الأبحاث الاجتماعية والتاريخية. وتزعم أنها تضع القانون الوحيد الذي تحدد العلاقات الاقتصادية وفقًا له اتجاه التغير الاجتماعي ومساره. ويتمثل هذا القانون في أن وجود طبقات محددة اقتصاديا تتصارع فيما بينها ينتج عنه اتجاه التغير الاجتماعي نحو تحرير فئة المنتجين من القيود التي حدت من قدراتهم في الماضي واستعبدتهم. ويؤدي هذا التغير في النهاية إلى ظهور المجتمع اللاطبقي.

قد يقبل المرء الماركسي بوجود نوع من الحتمية الاقتصادية، لا يجعل منه ماركسيًا. طالما أن الماركسي يعتبر الصراع الطبقي المعبر الوحيد الذي تتجه من خلاله القوى الاقتصادية نحو تحقيق التغير الاجتماعي والتقدم. ولم يتم استنتاج هذا القانون من دراسة للحوادث التاريخية. وإنما من منهج «هيجل» الجدلي الميتافيزيقي. ويُشار لعملية اشتقاق «ماركس» لهذا القانون بأنه قد قلب المذهب الهيجلي رأسًا على عقب أو أوقف هيجل على رأسه. ينتمي المذهب الهيجلي إلى المثالية الجدلية، حيث تولّد «المقولات المنطقية» من خلال الحركة الكامنة في أي تشكيل ناقص وجزئي في البنية العقلية للعالم «نقيضها». ثم تشكل الوحدة بين هذه «المقولات» و«نقائصها» كلا أعلى وأكثر اكتمالًا لطبيعة الأشياء حتى تصبح كل وجهات النظر الممكنة في النهاية ونقائضها المتصارعة معها عناصر رئيسية ومكونات أساسية لنسق واحد شامل يضم الكل.

قلب «ماركس» المثالية الجدلية إلى مادية جدلية. وبينما حافظ على جدلية الصراع كوسيلة لتحقيق الوحدة النهائية والانسجام، جعل «الفئات» الاقتصادية وليست «الأفكار» القوى المحركة لهذا الصراع. جاءت فلسفته المادية مختلفة تمامًا عن الفلسفة

الفجة المستمدة من نتائج العلم الطبيعي أو تتأسس عليه كما جاءت الاشتراكية أو الصورة النهائية للمجتمع اللاطبقي مختلفة تمامًا عن الاشتراكية الطوباوية في المجتمعات السابقة التي تقرب من «اليوتوبيا» لاعتبارها القيم الإنسانية قوى محركة، وبالتالي تنسب قوى سببية العوامل أخلاقية. أما «ماركس» فإنه يعتبر الحركة الاقتصادية ذاتية الدفع تجاه هدفها النهائي كما كانت حركة المقولات المنطقية في النسق الهيجلي. لذلك لم يُسقط العقلانية الجدلية من النسق الهيجلي أدانها بشدة، وإنما أنكر باسم العلم القوة المحركة للقيم الإنسانية.

طورت الماركسية بدلا من النمط المثالي الرومانسي الواحد نمطًا جديدًا أكثر انسجامًا مع القانون العلمي والكيان الذي يحتله. ولقد كانت عملية تشكيل القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية إنجاز ثقافيًا رائعًا، بل ومما زاد من قدر هذه الروعة أنه قد تم وضع قانون حتمي ضروري واحد، يمكن الإنسان من ملاحظة كل التناقضات الرأسمالية البرجوازية القائمة. ويحدد في نفس الوقت أو يشير بشيء من اليقين إلى الهدف الذي تتجه إليه كل هذه التناقضات بعملية الدفع الذاتي وتدفع المجتمع إلى تحقيقه، أصبح قانون التاريخ قانون الفعل الثوري. ويتم تحقيق كل ذلك بسبب الرؤية الواضحة للهدف. وتركيز كل الطاقات، والانفعالات لتحقيقه.

سادت فكرة الضرورة السببية في الظواهر الاجتماعية، وحركة التطور أو الثورة في القرن السابق للقرن الذي ظهرت فيه فكرة «داروين» أو مفهومه عن التطور البيولوجي. إذ صرّح «كانط» بأن فكرة الضرورة السببية تعد شرطًا قبليًا لتأسيس العلم الطبيعي. وقبل العلماء الألمان أخيرًا ودون ترد هذه الفكرة، خاصة أن «كانط» قد فرّق بشدة بين ميدان «العلم» وميدان «الأخلاق» الذي تسوده فكرة الحرية. لم يحظ نقد «هيوم» لفكرة الضرورة حتى بعد انتشاره باهتمام شديد بسبب ارتباط هذا النقد بالمذهب «الشكلي»، وكانت الإجابة التي قدمها كانط كافية لهدمه.

كانت هناك محاولات عديدة للكشف عن علم للظواهر الاجتماعية. وبدت فكرة «القانون» الضروري فكرة لا يمكن الاستغناء عنها. فوضع «أوجست كونت» كلمة

علم الاجتماع كاسم لمركب شامل يضم كل شيء، بينما وجد أساسه في قانون المراحل الثلاث الضرورية للتطور. ولم يجد «هيربرت سبنسر» في فترة متأخرة صعوبة في إيجاد صيغة واحدة تضم كل الظواهر الكونية، والبيولوجية، والنفسية والاجتماعية. وقد استخدمت المحاولات الأولى لوضع تنظيم علمي للحوادث الإنسانية مبدأ المراحل الضرورية للتطور بصورة أو بأخرى.

ظهرت في فترة الأربعينات من القرن الماضي الحركات السياسية الراديكالية الواعدة. كانت السمة الاقتصادية صفة سائدة لكل هذه الحركات وإن كان بعضها اشتراكي وشيوعي خاصة في فرنسا. وكانت هناك فترة في ألمانيا سيطرت فيها الفلسفة الهيجلية حتى باتت كل المناقشات الفلسفية أجنحة مختلفة لتلك الفلسفة[1]. لذلك، ليس مستغربًا حين يتم جمع كل هذه الظروف مع بعضها أن يجد «ماركس» في مبدأ الجدل الهيجلي حين يتم تفسير من الناحية الاقتصادية أساسًا قويًا لتأسيس علم للتغيرات الاجتماعية، ولتوجيه الحركة الثورية تجاه الأنشطة الاقتصادية.

طورت الحركات الاجماعية نوعًا من الفلسفة التي يمكن أن توجه به مجهوداتها العملية أو تبررها. وكانت الثقافة الألمانية على وجه الخصوص متحمسة لهذا الاتجاه وشديدة الخصوبة فيه وتم النظر إلى كل المحاولات التي تتعامل مع الأوضاع الفعلية على أي أساس مختلف عن ذلك على أن أصحابها ليسوا إلا تجريبيين يقترب عملهم من عمل الدجالين. كان الماركسيون ينظرون إلى كل من يقبل قانونًا لا تؤيده الأوضاع المادية على أنه إنسان من الحالمين «باليوتوبيا». ولم تشكل استعارة الصيغة الجدلية من الفلسفات الميتافيزيقية الحديثة وعلوم استنتاجها من التجارب العلمية أي عقبة أمام انتشار المذهب الماركسي. طالما أن الصفة العلمية لم تؤيدها فقط الأوضاع الاقتصادية وتنبؤات الماركسين فى ذلك الوقت وإنما زيادة حدة الصراع الطبقي.

---

(١) يشير هنا إلى ما يسمى باليسار واليمين الهيجلى، انظر عرض التيارات الفكرية التى تفرعت عن الفلسفة الهجلية، د. حسن حنفى: قضايا معاصرة، الجزء الثانى، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ١٢٠. (المترجم)

سادت فكرة حدوث الصراع الطبقي فترة من الزمن بسبب تأكيدها على أن الصراع الطبقي صراع بين الرأسمالية البرجوازية القائمة وطبقة العمال في المصانع الذين يعملون بالأجر ولا يملكون أرضا أو رأسمالًا. كذلك أمدت الدراسات التي قام بها «ماركس» لأوضاع المصانع في بريطانيا العظمي نظريته العامة بقدر كبير من التعميمات الاقتصادية التي تجعل أي نظرية منطقية ومقبولة: مثل وجود الدورات الاقتصادية وما يصاحبها من زيادة الاسترقاق وغيرها من التعميمات. ويبين مبدأ «سلب السلب» الرومانسي أن صراع الطبقات يؤدي في النهاية، وبعد فترة من حكم البرولوتاريا الديكتاتوري المؤقت إلى ظهور المجتمع اللاطبقي. حيث يختفي وجود الدولة في مثل هذا المجتمع باعتبارها صاحبة السلطة الملزمة، وتصبح كل المؤسسات السياسية أعضاءً في تنظيم ديمقراطي يحقق المصالح العامة.

اعترض الماركسيون بشدة، وذلك أمر طبيعي، على أي فكر يحاول التوحيد بين مذهبهم وأي مذاهب لاهوتية ماضوية. ومع ذلك، نلاحظ أن كل الفلسفات المطلقة تميل إلى الصورة اللاهوتية وإثارة العاطفة الوجدانية التي صاحبت ديانات الحملات الصليبية المسيحية في الماضي. كذلك تتضمن الاهتمامات الدينية والصراعات التي حدثت في القرون السابقة في حضارتنا الكثير من اهتماماتنا المعاصرة التي قد تغيب عنا حين نسترجع مثل هذه الاهتمامات في مخيلتنا. يعني ذلك أن هذه الاهتمامات كانت عملية أكثر مما تبدو حين نسترجع الأحداث الماضية ونتأملها. حدث للمذهب الماركسي شيء شبيه بذلك. إذ تلوّن هذا المذهب الكبير بصفة عملية حين ارتبط بالأوضاع الاقتصادية القائمة وبصور القهر التي أنتجتها. وليس شيئا جديدًا أو شاذًا أن يحدث نوع من الربط بين النظر والفعل أو النظرية والتطبيق. إذ تحدد الحوادث العملية لون النظرية المجردة، وتعطي لها صبغة خاصة، بينما تعتبر النظرية في نفس الوقت مصدرًا للإلهام وموجهًا للفعل ومؤيدة له بمجموع من الشعارات التي تشجع على القيام به. وتستطيع التأويلات دائمًا أن تساعد على التغلب على التناقضات وسد الفجوات. وتؤكد كل فلسفة مطلقة استحالة وضع أي قيود على عمليات التفسير والتأويل. ويمكن

تحقيق الانسجام والاتساق بين ما يحدث بالفعل والعقيدة، وتحقيق نوع من التوافق بين هذه العقيدة والأحداث الواقعية أي تأويل العقيدة بصورة تجعلها متسقة مع الحوادث الفعلية وكما حدثت بالفعل.

ليس هناك حاجة للخوض بشيء من التفصيل في الجانب النظرى للفلسفة الماركسية وإنما ما يهمنا هنا هو مقدار التأييد المزعوم لما تقدمه هذه النظرية حول الصيغة العلمية للتطور الاجتماعي واتصافه بالحتمية بسبب صفته العلمية. ويُنظر للماركسية على أنها دعوة علمية حين يتم تصنيفها بين المنتجات والأعمال الأدبية، فكلما كان القول بالتعددية والاحتمالية من الصفات المميزة للحالة الراهنة للعلم كان البحث عن قانون واحد يضم كل شيء ويتصف بالضرورة من السمات السائدة في المناخ الثقافي في فترة الأربعينيات. لقد سبب التفسير القديم لفكرة الضرورة السببية صدمة، لا داعي للدخول في تفصيلاتها، لمن يلمون بالتطورات الحديثة. عمومًا ليس من الضرورى الوصول لحد الاستبعاد الكامل للفكرة كشرح النقطة المهمة التي نود إثارتها بالنسبة لموضوعنا الحالي.

ويوجد بون شاسع بين فكرة أن التعاقب العلّي موجود في أي مجموعة من الحوادث التي تخضع للبحث العلمي، والفكرة القائلة بأن كل الحوادث ومجموعاتها مرتبطة مع بعضها البعض بقانون سببي واحد. وإذا ما تم الاعتراف بأن الفكرة الأولى أو المبدأ الأول مسلمة ضرورية للبحث العلمي فإن الفكرة الثانية أو المفهوم الثاني مفهوما ميتافيزيقيا ومتجاوزًا للفكر العلمي. فحين كان العلم الطبيعي يكافح من أجل الحصول على استقلاله، ثم ظهرت فيما بعد محاولة لتخليص الظواهر الاجتماعية من سيطرة الإرادة الحرة المتعسفة، استعار الذين يؤيدون هذه المحاولات والصراعات الجديدة من اللاهوت السائد الفكرة التي «نشرها وجعلها من الأفكار المألوفة أي فكرة وجود قوى سببية» مفردة تضم كل شيء. ثم تم تبديل طبيعة هذه «القوى» وطريقة عملها بصورة جذرية في النظريات الجديدة المدافعة عن العلم. ومع ذلك كان مجرى العادة ومتطلباتها كافيًا للمحافظة على صور الفكر القديمة والإبقاء عليها، تمامًا كما حافظت

العربات التي تخلصت من الخيول التي كانت تجرها في البداية على نفس شكل العربات القديمة التي حلت مكانها. لقد كان الفراغ الذي نتج أولا من استسلام القوة الفائقة للطبيعة ثم من استسلام الطبيعة ذاتها (التي حلت محل فكرة الألوهية خلال فترات المذاهب العقلية الدينية) شيئًا حسنًا. فلقد تبين عمل العلم والنتائج المحددة التي وصل إليها بوضوح وبشكل تدريجي أن العلم ينافس اللاهوت في وضع تفسير نهائي مفرده. ولذا لم تعد هناك حاجة للتبرير ولمحاولة التوفيق.

لم تعن عملية الإذعان هذه أن البحث عن التعميمات العامة قد تم التخلي أو التوقف عنه. وإنما تعني أن طبيعة هذه التعميمات ووظيفتها قد تغيرت. باتت الآن وظيفتها عبارة عن معادلات لتحقيق عملية الانتقال من ميدان معين إلى ميدان آخر، والمحافظة على الفروق الكيفية بين الميادين وبعضها البعض، فكان مثلا، مبدأ ثبات الطاقة تعميمًا شاملًا منتشرًا. وتم تفسيره وفقًا لفلسفة العلم التي قد تم نبذها الآن بأن هناك قوة تكون في وقت واحد كهربية وميكانيكية وحرارية..الخ. ولا تكون كامنة في أحدى هذه القوى وحدها. وإنما عبارة عن قوة في ذاتها أو جوهر كامن فيها جميعها. لقد تحول هذا المبدأ في الإجراءات العلمية الفعلية إلى معادلة، لتحويل أي قوى أو أي صورة من صور الطاقة إلى صورة أخرى إذا ما تم توفير الشروط المناسبة والمطلوبة.

وقد تم تطبيق نفس هذا المبدأ بصورة ناجحة على التحولات المكتشفة حديثا للعناصر الكيميائية. لم يتم محو الفروق الكيفية التي تميز الظواهر عن بعضها البعض. وإنما تم وضع الشروط التي حين تحقق، تتغير إحدى الظواهر إلى غيرها. وتوافقت الفروق في العمليات العملية القائمة على أسس علمية مع التغير الذي قد حدث في النظرية. تماما كما اختلفت تكنولوجيا الصناعة الكيميائية الحديثة عن أحلام الكيميائين. لم يعد أحد اليوم يفكر في عمل اختراع معين، مثل مركب يطير في الهواء أو آلة احتراق داخلي وغيرها من الاختراعات باستنتاج هذا الاختراع من قانون كلي عام تعمل به قوة واحدة نهائية واحدة. إذ يبدأ المخترع الذي يرغب ترجمة فكرة معينة إلى آلة تكنولوجية من عملية فحص لمجموعة من المواد الخاصة ويحاول وضع طرق خاصة للربط بينها.

تتبع الآليات العملية المستمدة أو المشتقة من القانون الماركسي الواحد الذي ينطبق على كل شيء ويقول بقوة سببية واحدة النموذج الذي رفضه البحث العلمي والهندسية العلمية. كان تأييد الصراع الطبقي بأكثر الطرق تنوعًا وبأكبر عدد من المناسبات الممكنة من الأمور الضرورية بالنسبة لتحقق هذا القانون. لم يكن جوهر النظرية وفقًا للمنهج الجدلي يتمثل في الاعتراف بالصراعات الطبقية كوقائع يُشكل الاهتمام بها الحاجة لتصحيح المفهوم الذي كان سائدًا في بداية القرن التاسع عشر عن الانسجام الكوني والتداخل الكلي بين الظواهر. وإنما كان هدفها الأساس أو صفتها المميزة التأكيد على أن التقدم الاجتماعي لا يمكن أن يحدث إلا بزيادة حدة الصراع بين الفئات الرأسمالية وفئة العمال. وبذلك يصبح المبدأ الأخلاقي الأعلى تقوية نفوذ الفئة العاملة وسلطتها.

يمكن أن نلاحظ نوعًا من التشابه المادي في المثل التالي: لنفرض أن هناك نظرية تقول «إن الطبيعة ترفض عمليات الاحتكاك» ثم تم اكتشاف أن الحركات الميكانيكية لا يمكن أن تحدث دون مقاومة وليس هناك مقاومة دون احتكاك. وتم استنتاج أنه بإزالة الشحم وزيادة عملية الاحتكاك تحدث حالة احتكاك عامة بسبب طبيعتها الذاتية الجدلية وتحدث نوعا من التكيف بين الطاقات التى تؤدي بدورها إلى توفير أفضل الظروف المناسبة للقيام بعمل مفيد نافع. ويتصف المجتمع دائما بالصراع بين «المصالح» وبعملية الصدام بينها. ويمكن استخدام المصالح بعد تدعيمها والتوسع فيها وزيادتها في تحديد نوع الطبقات والتمييز بينها. كما تم الاعتراف أيضًا بأن الصراع بين هذه الطبقات يؤدي في ظل ظروف معنية إلى التقدم الاجتماعي. بل ويمكن القول أيضا بأن المجتمع الذي توجد به مصالح متضاربة يغرق في حالة الركود والكسل الميئوس منها. ومع ذلك، تظل فكرة الحصول على الانسجام الكلي بأكبر قدر من الزيادة الممكنة لحدة الصراع متفقة مع المثل المادي الذي قد أشرنا إليه. يوحد من لا ينتمون إلى الماركسية بين وجود الصراع الحاد بين المصالح الاقتصادية والنظرية الماركسية الحقيقية، و يرون أنه الوسيلة الوحيدة الذي يتم بها التغير الاجتماعي في الاتجاه المرغوب فيه لتحقيق المجتمع اللاطبقي.

لم يكن نقد النظرية حينئذ موجها لأي تصميم وضعه «ماركس» على أساس ملاحظة الظروف والأوضاع الفعلية. وإنما جاء الأمر على خلاف ذلك. قد كان النقد ضروريًا لتحقيق الملاحظة المستمدة للأوضاع الفعلية، مع مراجعة كل التعميمات السابقة واختبارها على أساس ما تتم ملاحظته الآن. فبدت نقطة الضعف في النظرية الماركسية في افتراضها تعميما معنيا تم وضعه في تاريخ معين والأوضاع معينة (بل تم وضعه حينئذ بإخضاع الوقائع الملاحظة لمقولات تم استنتاجها ميتافيزيقيا)، يمكن أن يقضي على الحاجة إلى اللجوء المستمر للملاحظة أو المراجعة المستمرة، للتعميمات وفروضها التي قامت عليها. لقد تم باسم العلم وضع منهج مناقض للعلم تمامًا. وتم بناء عليه التوصل إلى تعميم له طبيعة الحقيقة النهائية المطلقة، وبالتالي يصلح لكل زمان ومكان.

ووقع المذهب الفردي المطالب بحرية العمل في نفس النوع من التعميمات العامة ولكن في الاتجاه المخالف[1]. ولعبت هذه الخلفية الثقافية وفق قانون وحدة المتضادات دون شك دورها في خلق البيئة الثقافية المفضلة للماركسية. ومع ذلك لا يمكن أن يُشكل وجود حكمين خاطئين حقيقة واحدة، خاصة إذا كانا هذان الحكمان مصدرهما واحد. ويمكن النظر للمذهب الماركسي، بغض النظر عن الوقائع التاريخية على أنه ترجمة عامة للجانب الخاص من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الذي يؤكد على أن المنافسة الحرة الكاملة في السوق المفتوح يؤدي بصورة تلقائية إلى تحقيق الانسجام الكلي بين الأفراد والدول. فقام «ماركس» بتحويل المنافسة بين الأفراد إلى صراع بين الطبقات.

لقد تم اختيار الماركسية كمثل على النظرية الواحدية الكلية المغلقة للسببية الاجتماعية. كانت نظرية حرية العمل التي نتجت من مزج أفكار «آدم سميث» بأفكار الأخلاق النفعية وعلم النفس ملائمة للأوضاع السائدة. وتُعد «الثورة الروسية» المسئولة أولا وأخيرًا عن وضع الماركسية على قمة النظم الاقتصادية والسياسية. فزعمت بسبب اندلاعها تأثرًا بالآراء الماركسية وباسم «ماركس» أنها نموذج وبرهان واضح

(١) مذهب يقول دعه يعمل دعه يمر Laissey-faire Laissey passer (المترجم)

على صحة النظرية الماركسية. ووجهت وحدة الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الانتباه إلى النظرية بشكل لم يحدث من قبل لأي نظرية. أدى ذلك إلى النظر للماركسية كمصدر للتهديد في بعض الأماكن وحازت على التبجيل والاهتمام في مناطق أخرى. وبينما أدت في بعض الأماكن إلى تحلل الأحزاب الاشتراكية القديمة، ثم النظر للثورة الروسية في دول أخرى كدليل إثبات على صحة النظرية الماركسية بالنسبة للصراع الطبقي ديكتاتورية البروليتاريا. وأثبتت الحوادث التي وقعت في روسيا واقعية المذهب الماركسي وفاعليته في بلد من بلدان العالم.

ولا يمكن ظهور حدث كهذا دون إثارة المشاعر الحادة والتفسيرات المتعددة والمتعارضة أحيانا. ولا تمتد التفسيرات المتعارضة في هذه الحالة إلى النظرية وحدها وإنما إلى الوقائع التي نتجت عن تطبيقاتها في الواقع. ويستطيع المرء أن يجد المعلومات الحقيقية أو المزعومة لتأييد أي نظرة يتبناها تجاه الوضع القائم في الاتحاد السوفيتي وفقًا للمصدر الذي يستمد منه معلومات. تُبين الوقائع والإحصائيات أن تقدما غير مسبوق قد حدث في الصناعة وميكنة الآلات الزراعية وإلى زيادة ضخمة في الإنتاج. وتمثل الشيء الأكثر أهمية في خلق جمهورية عمال حقيقية. حققت تطورًا كبيرًا في مستوى المعيشة المادي والثقافي لعدد كبير من السكان، ومع ذلك، قد يجد المرء ما يدلل على صحة وجهة النظر القائلة بأن ديكتاتورية العمال تمثلت أولًا في سيطرة الحزب على طبقة العمال. ثم تحولت بعد ذلك إلى ديكتاتورية مجموعة صغيرة من البروقراطيين تمثلت في السيطرة على الحزب. الأمر الذي دفع الحزب في النهاية، بدعوى المحافظة على كيانه إلى اتباع كل وسائل القمع التي قد اتبعها القيصر المستبد الذي تم التخلص من حكمه. ويستطيع المرء أن يثبت بالأدلة القاطعة أن الفرصة تزداد في ظل سيطرة النظام الحكومي وليس المجتمعي على الأوضاع لنمو الطبقات الاقتصادية المتفاوتة في الدخول. والحقيقة أن مثل هذه المسائل المرتبطة بالواقع من الصعب حسمها بالمناقشة النظرية. وبالرغم من صحة النتيجة التي تؤدي إليها هذه الأمور من وجهة نظري، لن أحاول التوقف عند الجوانب الجزئية الواقعية التي تؤكدها.

تكفي معرفة مجموعة من الوقائع القائمة بالفعل والتي لا يمكن إنكارها لتناول الموضوع أو المشكلة التي نحن بصددها. إذ توجد هناك نظرية واحدية. تصاحب عملية تطبيقها قيام حزب سياسي واحد بالتحكم في الصحافة، والمدارس، والإذاعة، والمسرح، ووسائل الاتصال. ويتم وضع مجموعة من القيود على التجمعات الخاصة والمحادثات الشخصية ومراقبتها. ويمكن القول أن أحد أسباب وجود فرق واختلاف شديد بين مجموعة الآراء التي تقيم هذه المجموعة من الوقائع – التي سبق الإشارة إليها - وجود نظام ديكتاتوري فعال ومؤثر (لا تعد الديكتاتورية غير المؤثرة ديكتاتورية على الإطلاق) يتحكم بشكل كامل في الصحف، والأسفار، والخطابات، والاتصالات الشخصية. ويترتب على ذلك عدم توفر المعلومات الخاصة بالأحوال السياسية إلا لقلة من الناس التي تفرض مصالحها الشخصية غالبا منع البحث الحر وعدم نشر التقارير الصحيحة.

لا تُعد مسألة كبت حرية الاعتقاد والتعبير، والصحافة، والاجتماع، من بين الوقائع المختلف عليها لأنها جوهر الديكتاتورية وتشكل السبب الرئيسي للثورة التي قامت لتحقيقها. وتشكل في الوقت نفسه السبب الرئيسي كذلك لا تشكل عملية قهر كل المنشقين وعقابهم من الوقائع المختلفة عليها. فقد قضت المحاكمات المتعاقبة على حياة (أو على الدور السياسي على الأقل) لكل من ساهم في الثورة إلا عددًا قليلًا منهم. قد تعد عملية تبرير ذلك والأسباب التي دفعت لمثل هذا الوضع موضع خلاف، ولكن ما حدث من عمليات نفي واضطهاد واعتقال لكل فرد من قادة الثورة الأوائل ليس محل خلاف ووقائع واضحة. ولا يكون هناك فرق واضح إذا اتخذنا المنهج الثوري تجاه صراع الطبقات معيارًا لحكمنا، سواء قررنا أن هؤلاء الناس كانوا خونة لقضية تحرير الإنسانية التي ينادون بها أم كانوا ضحايا لرغبة زمرة من الأفراد يسعون للحفاظ على وضعهم السياسي والتحكم في كل مقاليد الأمور وفي كل السلطات. وإنما يكون الفرق في حكمنا على شخصيات هؤلاء الناس ذاتها.

تؤكد الوقائع والأحداث التي ليست محل خلاف النتيجة المستخلصة من الحوادث التاريخية الأخرى. إذ تبين أن المبادئ المطلقة لا تتسامح مع المنشق عنها. لا تُعد معارضة

الحقيقة أو مخالفتها مجرد خطأ ثقافي أو فكري. وإنما تُعد دليلًا على النية السيئة والإرادة الشريرة. وحين تكون العقيدة السائدة عقيدة دينية توصف الإرادة الشريرة بمجموعة من العبارات. أما إذا كانت عقيدة سياسية فإن العبارات تختلف وتستبدل كلمة الثورة المضادة بكلمة الهرطقة.

وتشبه الميول النفسية والأخلاقية نمط الأنشطة التي تعبر فيها عن نفسها بصورة غير عادية. ولا توجد نظرية عامة تترجم نفسها بصورة آلية إلى مجموعة من الحوادث الجزئية التي تنطبق عليها أو تطبق فيها. يجب وجود مجموعة من الأشخاص الذين يطبقونها. وبينون أهميتها لهذا الموقف أو ذاك. ولا يُعد الشخصي الذي يقوم بالتفسير على درجة من الأهمية إلا إذا كان في مقدوره فرض القرارات. وتُعد مسألة خطورة إعطاء أي مجموعة من الأشخاص مجموعة من الأعمال التي لا يستطيعون القيام بها مسألة شائعة في النظام الديمقراطي. وتتنوع درجة الاستهتار وعدم المسئولية المتعسفة وفقًا لمدى درجة التجريد والإطلاق التي تنسب للمبدأ (النظرية) الذي تُستخدم القوة التطبيقية. تصبح عملية الدفاع عن المبدأ ضد الهرقطة أو الثورة المضادة مسألة ضرورية في النهاية. ويتم الباس المسئولية من البشر الذين يفذون المبدأ ثياب الخلود. ويصفون بنفس الصورة الأبدية التي تتصف بها الغاية المنشودة التي يحاولون الوصول إليها. وقد نسبت صفة الألوهية في فترة من فترات التاريخ إلى الملوك.

تُعد مسألة عدم أفول الدولة باعتبارها سلطة حكومية ملزمة مسألة غير مختلفة عليها أيضًا، وليست محل نقاش. بل كان هناك زيادة واتساع في سلطة الدولة وسيطرتها. ويتم النظر في نشاط الفئات المنشقة داخل الحزب، والاتحادات التجارية، والمقاطعات السوفيتية على أنه على الأقل نشاط معاد لديكتاتورية العمال، إن لم يكن من أنشطة الثورة المضادة. لقد كانت مسألة عدم تنازل الفئة صاحبة النفوذ عن نفوذها إلا إذا أجبرتها سلطة أعلى منها على ذلك من المسائل الأساسية في صلب النظرية الماركسية. وتعتبر عملية تطبيق مثل هذه المسألة بالنسبة لمن يقبضون على السلطة الآن جزءًا من تناقضات النظرية الجدلية، ربما يستحق الأمر أن نتساءل الآن ما إذا كان انقسام

الماركسيين إلى فئات متصارعة تحارب بعضها البعض كما يحاربون عدوهم أو خصومهم أمرًا يشبه فكرة الصراع الطبقي!

وبالرغم من أن مسألة العاطفة الشخصية مثل الكراهية من المسائل التي تفصلها النظرية عن القوى الاقتصادية، فإنه من المشكوك فيه أن نجد في التاريخ قدرًا كبيرًا من الكراهية يشبه الكراهية التي يكنها دعاة الماركسية تجاه المنشقين. بل يُعد قدر هذه الكراهية أكثر بكثير من ذلك القدر الذي قد يكنه الماركسيون لأنصار الرأسمالية. فالمنشق كافر بينما الرأسمالي مجرد إنسان يؤمن بالعقيدة المناسبة لبلده والسائدة فيها. ويختلف المنشق عن الرأسمالي كما يفترق الوثني عن الكافر. يعرف المنشق النظرية ويرفضها بينما لا يعرف الرأسمالي أن هناك شيئا أفضل مما لديه أو يعرفه. يُعبر عن هذه الكراهية باستخدام الألفاظ النابية في الولايات المتحدة بديلًا عن استخدام الإساءة المادية للتعبير عنها في الدول الديكتاتورية. وقد يتم وصف المنشق فيها بألفاظ أقل حدة أو معتدلة من حيث اللهجة. فيقال عنه أنه فاشستي أو صديق للفاشية.

لم يكن شيء مثير للدهشة أن يتعاطف الليبراليون في بلدنا مع الدولة الروسية، ووصول هذا «التعاطف» إلى حد وصفها بأنها دولة ديمقراطية يجب التحالف معها لمواجهة الدول الفاشية. فلقد كان هناك تقدم كبير في العديد من الاتجاهات في الاتحاد السوفيتي بعد الإطاحة بالقيصر، وبينما كانت صور التقدم واضحة ومرئية كانت الأحوال السياسية كتابًا مغلقًا . كذلك ما زال هناك قدر كبير من التأثر بآراء من يرون أن الصعوبات التي يواجهها اقتصادنا تحدث بسبب أن هناك دولة ما قد وضعت شيئا ما للقضاء على هذا النظام الاقتصادي. كذلك لم نعتاد النظر بجدية للفلاسفة السياسيين وعلماء الاجتماع. وننظر لآرائهم نظرة براجماتية وباعتبارها مجرد آراء مشجعة. مازلنا لا ندرك أن من تأثروا من الأوربيين وخاصة بالثقافة الألمانية ينظرون باحتقار شديد للأفعال التجريبية أشد من احتقارنا للأمور النظرية. وحين تظهر أحداث سيئة فإنها من السهل تفسيرها بأنها نتيجة أخباره بعض الآراء التي ازدهرت في الحقبة الاستبدادية السابقة أو أنها أحداث لا قيمة لها وأهميتها وهمية، بالرغم من أن مثل هذه التفسيرات،

وذلك النهج كان السبب الرئيسي الذي جعل ازدهار نظرية كبرى كالنظرية الماركسية أمرًا ممكنًا.

وإذا كان هناك اعتراف بأهمية العامل الاقتصادي، ولم يثر ما يقلل من أثر العوامل الاقتصادية على المكونات الأخرى للثقافة أو من أثرها على العوامل السياسية في الوقت الحالي، إلا أن المناهج الديمقراطية قد ثبت أهميتها. أصبح من الصعب الاستغناء عنها بالرغم من عدم كفاية مادتها، للتأثير على التغير الاقتصادي تجاه تحقيق الحرية. باتت المناهج الديمقراطية ضرورية لإجراء التغير الاقتصادي المطلوب. لقد نبهت مرارًا مع كثيرين غيري للنتائج السيئة والضارة للنظام الصناعي والمالي القائم على تحقيق الغايات الديمقراطية وواقعية مناهجها. ولم يظهر جديد يجعلني أتراجع عن هذا التنبيه. ومع ذلك، بينت الأوضاع السائدة في البلدان الشمولية حين علمنا بها حقيقة لم ينتبه لها النقاد وكنت واحدًا منهم. لم نستطع أن ندرك أن الصور التي مازالت قائمة وتشجع على حرية الحوار والنقد والجمعيات الأهلية والتي كانت السبب في وجود فجوة واسعة، بين نظام يأخذ بحق التصويت والتمثيل النيابي، ونظام دكتاتوري قد بدأت تختلط ببعضها أي أن الفرق بين هذين النظامين قد بدأ يتلاشى. وقلت حدة الفروق بين الدولة النيابية والدولة الديكتاتورية بعد أن تبادلا فيما بينهما التنظيمات والإجراءات الفنية والعملية.

يؤكد الماركسيون على أن الحكومات فيما تسمى بالدول الديمقراطية. ليست إلا وسيلة، أو أداة في يد الفئة الرأسمالية. حيث تستخدم هذه الفئة التشريعات، والمحاكم، والجيش والسياسة لتنفيذ رغباتها والمحافظة على تفوقها. والواقع، أن هذا القول يغفل العديد من الأمور، ويُقدم النقد الدائم لأعمال الحكومة، وتعدد الأحزاب السياسية والتنافس بينها، ونظام الانتخاب الحر، وسيادة لغة الحوار وتعظيم دور الأغلبية بانتشار التعليم العام، مجموعة من الضوابط على عمل الحكومة. كذلك تُعد مسألة أن الفعل السياسي ليس إلا عامل واحد وسط مجموعة من العوامل الثقافية المتفاعلة والمتداولة مع بعضها مسألة في غاية الأهمية، أغفل نقاد الديمقراطية المحدودة أو المنقوصة قيمتها. وتزداد هذه القيمة وتلك الأهمية حين نقبل النقد الموجه لنظامنا الديمقراطي، واتهامه

بأن ديمقراطيته صورية وليست حقيقية، وتتم مقارنة سيطرة النظام السياسية السائدة في النظام الشمولي. وتعتبر تبعية السياسة للاقتصاد ذات معنى ومغزى لمن تدربوا على عملية تعدد الاتجاهات الاجتماعية التي لا تتصف بأنها سياسية أو اقتصادية، ولا يمكن أن توجد في أي بلد لا يسوده الفكر الديمقراطي. وقد يكون من الصعب حتى بالنسبة للشعب الإنجليزى أن يدرك لما لا يسود الاهتمام بالسياسة، وكيف لا تستحوذ السياسة على اهتمام الناس في بلدنا مقارنة بما يحدث في إنجلترا.؟ ولماذا لا يهتم الشعب الأمريكي بالسياسة كما يهتم بها الشعب البريطاني؟ فإذا نتج عن هذا الوضع عدم قدرتنا عن الاختيار وعدم القدرة على تحديد الفعل المرغوب واتجاهه فإن ذلك يضمن لنا وجود نوع من الاتزان في الحكم والأحوال الاجتماعية. نأخذ من الاعتبار تفاعل عدد كبير من العوامل المختلفة لتحقيق أي نتيجة اجتماعية. ونقبل بحدوث هذا التداخل بين العوامل. قد يوجد نوع من الاهتمام المؤقت بهذا المقياس المعين أو لهذا الهدف أو ذاك. ومع ذلك، يوجد على الأقل قدر كاف من الديمقراطية يسمح بأن يحصل أي اتجاه متوسط بمعدل أعلى من التفاعل مع الاتجاهات الأخرى.؟ إذ يُولد هذا الاتجاه المتوسط مجموعة من الصفات والمواصفات التي يسهل نقدها. وحين تتم مقارنة هذا الوضع بحالة التعصب الذي تولدها الأفكار الأحادية حين يتم تطبيقها فإن الأخذ بالاتجاه المتوسط والتحرك تجاه الهدف وفقًا له يُعد إنجازًا رائعا؛ إذ تجعل عاد التخيل المتولدة عملية إدراكه أسهل من إدراكه في حالة الأوضاع العقلية الثابتة في بلد مثل روسيا تسعى لإقامة نظام واحد شامل أو تحقيق بنية ضخمة هائلة. قد يكون الممثلون في البرلمان أناسًا عاديون إلا أن ذلك يحقق توازنًا معين يحمي النظام الديمقراطي، ويحافظ على الديمقراطية ويصونها بصورة لا يمكن أن يحققها أى قانون حتى لو كان هذا القانون منصوصًا عليه في الدستور.

ليس هناك قيمة خلقية في التمجيد الزائف للمنهج البراجماتي والتعددية والتجريب باعتباره منهجًا لا يعتد بالأفكار. وإنما المسألة تأتي على خلاف ذلك. إذ تتمثل قيمة هذا المنهج في أهمية الأفكار، وتنوع الأفكار التي يتم الاعتماد عليها في النشاط التجريبي

باعتبارها فروضا عاملة. وتتيح التجارب الخالية من الأفكار، والتجريبية الخالصة عملية استغلال المنظر المرئي، والتلاعب في الحقائق الكامنة تحته. فحين نفترض أننا نتبع سياسات الفهم العام، بالمعنى الحقيقي للفهم العام، ننزلق في عملية في منتهى الخطورة إذا لم يتم توجيه ملاحظة الأوضاع بمجموعة من الأفكار العامة. قد نتصور أن الوسائل التي نتبعها تقودنا للديمقراطية إلا أنها في الحقيقة ليست إلا قيودًا لقهر الحريات. وإذا ما تم ترجمة هذا الوضع إلى ممارسات فعلية في الواقع فإنه أمر يثير القلق تجاه من يتحدثون بطلاقة عن أسلوب الحياة الأمريكية. خاصة بعد أن يوحدوا بين هذه الطريقة في الحياة وسياسة حزبية معينة تخدم أهدافًا اقتصادية خفية.

حين تصل الخبرة إلى أقصى مراحل النضج، يعد المنهج التجريبي للعلم نموذجًا للمنهج التجريبي. إذ يختلف تمامًا عن المذهب التجريبي العام الذي يقوم فقط على التجربة العملية، وعلى تتابع الأفعال في عملية المحاولة والخطأ، وعدم ارتباط هذه الأفعال بفكرة معينة تتخذها معيارًا لصحتها وصوابها. كما يختلف أيضًا عن الفكر المثالي المطلق الذي يؤكد على وجود حقيقة مطلقة واحدة، وأنها قد اكتشفت من قبل هذا الحزب أو تلك المجموعة. لقد وصل الأمر إلى أن قال الأستاذ «جون استراكي» الإنجليزى وليس الروسي بأن الفكر الشيوعي الحالي واحديّ ومطلق أي يسوده نوع من الاتساق المثالي والوحدة[1]. بل وصل الأمر به إلى القول بأن الأحزاب الشيوعية الموجودة خارج روسيا، أي الأحزاب في بلادنا، حين ترفض وجود الآراء المعارضة لها تؤكد ببساطة مقولة أن «المذهب الاشتراكي مذهب علمي». وقد يكون من الصعب، بل من المستحيل، أن تجد إنكارًا تامًا وحاسمًا لكل الصفات التي قد تجعل الأفكار والنظريات إما علمية أو ديمقراطية مثل هذا الإنكار المتضمن في هذه المقولة السابقة. ويفسر ذلك لنا لماذا كان الأدباء أول من أسرتهم النظرية الماركسية في بلدنا. وقبلوا بسهولة شديدة مفهوم أن

(١) جون استراكي john strachey ١٩٠١ - ١٩٦٣ سياسي انجليزي، وكاتب حزب العمال ومحرر مجلة الاشتراكية والمناجم، وبرلماني. أهم مؤلفاته الثورة بالعقل ١٩٢٥، التحكم العمالي في صناعة التعدين الروسية ١٩٢٨ الصراع المستقبلي للقوى ١٩٣٢ إنهيار الفاشية، ١٩٣٢. طبيعة الأزمة الرأسمالية ١٩٣٥. (المترجم)

العلم نوع جديد من المعارف المعصومة من الخطأ بسبب عدم اتباعهم المنهج العلمي في التفكير، وعدم اتساع معارفهم ودراستهم العلمية.

ولا يمكن القول بأن أي تعميم كالذي يقول به الماركسيون ويزعم التعبير عن الحقيقة النهائية بالنسبة للتغيرات، يستطيع أن يحدد مقدمًا أهمية الفكرة العامة التي يتم قبولها، باعتبارها مرتبطة بالحوادث الواقعية التي تحدث بالفعل. إذ يكون الهدف من النظرية بالنسبة للأفعال اليومية توضيح القيمة والأهمية المعطاة للأحداث الفعلية التي تتم رؤيتها في ضوء النظرية، وإدراك العلاقات الواقعية التي تجمع الأحداث ببعضها. لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون النتيجة النهائية لوحدة الأفكار واتساقها اختيار مجموعة من الأفراد أو مجلس يفوق التعميم النظري. ويكون وضع الأفراد الذين يحددون قيمة النظرية وما توضحه بالنسبة للشئ الأكثر أهمية أي «بالنسبة لما ينبغي عمله» أرقى أو يفوق وضع النظرية التي يدّعون التسليم بها أو قبولها. تتطلب وحدة الرأي «أي رفض التسامح مع الآراء المناهضة» ضرورة وجود حزب. ثم تتم عملية اختيار مجلس لإدارة الحزب، يكون مسئولًا عن تحديد الحقيقة بالنسبة للأحداث التي تحدث، وتتبع منهجًا يشبه منهج التأويل السائد في الفكر الديني لبيان الاتساق الكامل بين السياسات المتناقضة، وعن كيف تعتبر السلاسل المتعاقبة من هذه السياسات المتعارضة عن وحدة الفكر واتساقه. لذلك حدث تغير، وتحول الأمر من عملية استنكار ورفض سابق للديمقراطية، باعتبارها مذهب الطبقة الرأسمالية المتوسطة، ومن وصف كل النظم الاشتراكية الأخرى باعتبارها نظمًا فاشية إلى السياسة الحالية للجبهة الشعبية، وتقديم البلشفية على أنها ديمقراطية القرن العشرين. بمعنى آخر، حدث تحول من عملية استنكار ورفض لألمانيا النازية إلى بداية نوع من التحالف الفعلي معها. وذلك من منطلق الاهتمام بالسلام العالمي الذي يمكن أن يتحقق من اتباع الفكر الماركسى التقليدي الذي يؤكد أن الشيوعية وحدها تستطيع تأسيس السلام بعد السلسلة المتلاحقة من الحروب المحلية والعالمية. لا يفرض المنهج العلمي حين يتناول الفروض العاملة بدلًا من الحقيقة النهائية الثابتة أن يتم تشكيل مجلس يحدد الحقيقة أو يطور نسقًا من التأويلات ينافس

به المنهج اللاهوتي القديم في تفسير التناقضات الظاهرية. وإنما يقبل الصدام مع الآراء المتعارضة طالما تؤيد موقفها بمجموعة من الوقائع القابلة للملاحظة.

إذا كانت الماركسية نموذجا للنظرية الأحادية المتسقة، وتؤسس نفسها على العوامل الموضوعية للبيئة المنفصلة تمامًا عن عناصر البيئة البشرية، فإن هناك ما يقال عن تجاهل الصفات البشرية. إذ تتعارض الماركسية مع ما يقوله الماركسيون عن أن لب الماركسية على الأقل من الناحية العملية يستند على الدافع لتحقيق المصلحة الذاتية. وإن كان مثل هذا الاتهام للماركسية غالبا ما يوجه من قبل من لا يؤمنون بها إلا أنه قد ورد أحيانا في مؤلفات من يؤيدونها، وبعض الكتابات الماركسية ذاتها. والواقع، يؤدي ذلك إلى قلب المذهب الماركسي رأسا على عقب أي المذهب القائل بأن حال قوى الإنتاج تُعد القوى السببية الوحيدة. ووفق هذه الوجهة من النظر، تتشكل كل عناصر الطبيعة البشرية من الخارج حسب الأوضاع المادية أي القوى الاقتصادية. وتعتبر عملية أعطاء أي نوع من الاستقلال لأي عنصر من عناصر الطبيعة البشرية من وجهة نظر الماركسية، ردة للفكر المثالي الذي ظهرت الماركسية للقضاء عليه، وللنظرية المثالية التي هدمتها.

يتم نقد الماركسية بأنها مذهب يتجاهل كل ما يتعلق بالطبيعة الإنسانية باعتبارها عنصرًا مؤثرًا إلا إذا كانت هذه الطبيعة قد تشكلت عناصرها وفق حالة القوى الإنتاجية. أهملت الماركسية علم النفس وكل الاعتبارات الأخلاقية بدعوى التخلص من اليوتوبيا والفكر المثالي. والواقع تُعد مسألة قدرة النظرية على الاستمرار وإثبات وجودها إذا ما تخلت عن هذا الزعم، دون أن تفقد ماديتها معناها وقيمتها، شأنًا آخرًا. إذ تبدو الأمور كما لو كانت هناك حاجة ضرورية لرغبات عضوية معينة تحرك قوى الإنتاج. وإذا ما تم الاعتراف بهذا العامل النفسي الحيوي فإنه من الضروري أن يتفاعل مع العوامل الخارجية الأخرى، ولن توجد نقطة معينة يمكن أن تتوقف عملية تفاعله عندها.

تتضمن المسألة جانبا عمليا وآخر نظريًا. ننظر مثلًا لمسألة وجود الطبقات والوعي الطبقي الذي تُعده الماركسية شرطًا ضروريًا مطلوبًا. يتولد الوعي الطبقي لدى طبقة

البروليتاريا من حقيقة أن حالة القوى الاقتصادية التي تنتج من الإنتاج الصناعي الكبير داخل المصانع يزيد من درجة اقتراب العمال من بعضهم البعض ويقلل من علاقتهم مع صاحب رأس المال. ولا توجد علاقة مباشرة بين العمال وصاحب العمل كتلك التي توجد بينهما في الأماكن التي يتم فيها استخدم الأدوات اليدوية. لذا تحدد الأوضاع المادية الخط الفاصل يبين الفئات الاقتصادية، وصراع المصالح والصراع بين فئة العمال وأصحاب رؤوس الأموال. حين ننظر لهذه المسألة وفقًا لهذه الملاحظة فإن هناك عنصرًا حقيقيًا لا يمكن إنكاره خاصة إذا تمت مقارنة هذا العنصر بالخطبة الافتتاحية المفضلة، بأنه لن يكون هناك صراع بين رأس المال والعامل طالما أن كل منهما يعتمد على الآخر. ومع ذلك نلاحظ أن الوقائع التي تؤكدها الملاحظة لا تتسق مع النظرية النهائية. إذ يعتمد تشكيل الفئة، وخاصة الوعي الطبقي على العوامل النفسية التي لم يتم الإشارة إليها و تتجاهلها النظرية تماما.

افترض «ماركس» ومن جاءوا من بعده دون وعي منهم وجود مجموعة من العوامل التي تدخل في تكوين الطبيعة البشرية التي تتعاون مع الأوضاع الاقتصادية أو المادية في إنتاج ما قد يحدث بالفعل. وقد يحقق الاعتراف الواضح بتلك العوامل وجهة عملية مختلفة للنظرية. وربما يتم النظر للأشياء التي قد أكد «ماركس» على أهميتها بصورة مختلفة. يبدو أن «ماركس» نفسه قد اعتمد دون وعي منه على علم النفس السائد في عصره. ووضع في حسبانه علم النفس المتفائل الذي نادى به أصحاب مذهب حرية العمل الليبرالي. وتتطلب الاعتراف الواضح والعلني بهذه العوامل النفسية وضع القيم وأحكام القيمة ضمن إطار أي نظرية للحراك الاجتماعي.

يوجد لدى أصحاب النظرية الواحدية الشاملة للعمل الاجتماعي والعلّية الاجتماعية إجابات جاهزة للمشكلات التي قد تواجهها. وتمنع هذه الصفة الشاملة وتلك الإجابة المعدة سلفا عملية الفحص النقدي وتحديد الوقائع الجزئية المسببة للمشكلات الفعلية. وقد تفرض في النهاية نوعًا من النشاط العملي الذي يستند على قاعدة «كل شيء أو لا شيء». ولا يؤدي في النهاية إلا إلى ظهور مشكلات جديدة. لتوضيح ذلك نضرب مثلين

قد حدثا في الاتحاد السوفيتي مؤخرًا ولعبا دورًا مهمًّا. ينتمي أعضاء الطبقة الزراعية وفقًا للنظرية إلى الطبقة البرجوازية طالما كانوا ملاكًا لبعض الأراضي. ولا ينتمي لطبقة البروليتاريا وفقًا لهذا التقسيم التافه الذي جاءت به النظرية إلا عمال المصانع الموجودة بالمدن. إذن يوجد صراع طبقي وفقًا للنظرية بين عمال المدن ومعظم سكان الريف. وبالتالي توجد مشكلة نفسية حقيقية وعقبة سياسية فعلية في عملية جمع هاتين الطبقتين للمشاركة في العمل الاجتماعي. ومع ذلك تحجب صفة الشمول النظرية المشكلة وتمنع عملية كشفها، وتم حسم نتيجة الصراع الطبقي بصورة قبلية بأن نجاح الحركة الثورية مرهون بسيطرة عمال المدن وساكني المدن على الفلاحين وساكني الريف. ويعرف كل دارس للتاريخ الروسي أن قبول هذا المبدأ قد نتج عنه مشكلات كبرى بالرغم من المرونة الشديدة التي أبداها لينين عند تطبيقه.

ويظهر المثل الثاني في إمكانية نشر المذهب الاشتراكي في أحد البلاد في الوقت التي تتصف فيه قوى الإنتاج بالعالمية. إذ تبرز مشكلة صعبة بالنسبة للسياسات التي يجب اتباعها لضبط العلاقات المحلية والخارجية. لقد أدت نظرية «كل شيء أو لا شيء» إلى حدوث انهيار سياسي كامل في الاتحاد السوفيتي. ونتج عنها ظهور حزبين أو قسمين متعارضين تمامًا داخل الحزب الشيوعي. ودارت المفاوضات والتسويات بينهما على أساس دراسة للأوضاع الفعلية. وحين خفت حدة التمسك بالنظرية الماركسية التقليدية الأصلية بغية نشر الاشتراكية في أحد البلدان – وتلك سياسة من السهل نقدها - كان من الضروري إثبات أن مثل هذه السياسة لا تتعارض مع نظرية «كل شيء أو لا شيء» وأنها السياسة الوحيدة وفقًا للنظرية التي لا يمكن أن تتسامح مع معارضيها بسبب صفتها العلمية. وأصبحت أفضل طريقة لإثبات صحة هذه السياسة قطع رؤوس كل أصحاب الرأي المعارض بوصفهم خونة ومن أنصار الثورة المضادة.

قد يُعد من الأمور المثيرة للسخرية أن تنهك النظرية التي تدعي أن لها أساسًا علميًا كل مبادئ العلم بصورة تلقائية. وربما نستطيع أن نتعلم من وجود مثل هذا التناقض إمكانية وجود نوع من التحالف بين المنهج العلمي والمنهج الديمقراطي، وضرورة

تحويل مثل هذه الإمكانية إلى واقع عن طريق التشريعات والنظم الإدارية. ليس من طبيعة العلم التسامح مع الاختلافات أو الترحيب بالآراء المعارضة حين يقوم البحث العلمي الدليل التجريبي القائم على الملاحظة وجمع النتائج. ولا أدعي أن الديمقراطية القائمة قد استفادت من المنهج العلمي في تقرير سياساتها. وإنما يمكن القول إن حرية البحث، وقبول وجهات النظر المتعارضة، وحرية الاتصال، ونشر الأبحاث على الكل، كلها مسائل يتضمنها المنهج الديمقراطي كما يتضمنها المنهج العلمي وحين تعترف الديمقراطية صراحة بالمشكلات القائمة، وبالحاجة لفحصها بوصفها مشكلات فإنها تبعد الجماعات السياسية التي تفخر برفض الآراء المعارضة، وتلقي بها في غياهب الظلام كما كان مصير الجماعات التي تعارض العلم.

obeikandl.com